

## واقع التنمية الاجتماعية في الجزائر ومصر -دراسة مقارنة-

The Reality Of Social Development In Algeria And Egypt  
- A Comparative Study-د. معوشي عيماد<sup>1</sup>

جامعة المدية

imaouchi@gmail.com

تاريخ الوصول 2020/09/23 القبول 2021/04/05 النشر على الخط 2021/09/30  
Received 23/09/2020 Accepted 05/04/2021 Published online 30/09/2021

## ملخص:

للتنمية ببعدها الاجتماعي في الوقت المعاصر أهمية كبيرة وضرورة للفرد والمجتمع، لما لها من دور بارز في نمو وتقدم المجتمع وازدهاره وتحقيق أمنه واستقراره، فيؤدي ذلك إلى شعور الأفراد بوجود الدولة في سبيل رفعة المجتمع وتقدمه وازدهاره، ويؤدي إلى شعور الأفراد بالوجدان الجمعي، وتسهم التنمية الاجتماعية أيضاً في تحقيق الأمان في المجتمع.

في هذه الورقة البحثية عملنا على بيان واقع التنمية الاجتماعية في كل من مصر والجزائر، ولاحظنا أنه بالرغم من بعض الاختلافات الطفيفة إلا أننا لمسنا التقارب الكبير بين مختلف البنود والمؤشرات الدالة على مظاهر التنمية الاجتماعية وخاصة في التصنيفات التي تقيّمها الهيئات العالمية والتي تعبر أكثر حيادية، حيث سجلت كلا من الجزائر ومصر مراتب مقبولة أحيانا ومتوسطة أحيانا أخرى.

**الكلمات المفتاحية:** تنمية إجتماعية، اقتصاد جزائري، اقتصاد مصري، تنمية اقتصادية.

**Abstract:**

Development with a social dimension in contemporary times is of great importance to the individual and society. Because it has a prominent role in the growth and progress of society and its prosperity and the achievement of its security and stability, this leads to the individual feeling of the state existence for the sake of society advancement, progress, and prosperity, and leads to individuals' feeling of collective conscience, and social development also contributes to achieving safety in society.

In this research paper, we worked on explaining the reality of social development in Egypt and Algeria, and we noticed that despite some slight differences, we noticed the great convergence between the various items and indicators indicating aspects of social development, especially in the classifications made by international bodies, which are more neutral, As Algeria and Egypt scored acceptable ranks sometimes, medium sometimes.

**Keywords:** Social development, Algerian economy, Egyptian economy, economic development.

## مقدمة

تعد مسألة التنمية بصفة عامة أحد أهم المعضلات التي تواجه البلدان خاصة تلك المنتمية إلى ما يسمى بالعالم الثالث حيث ارتبطت هذه الأخيرة بمصطلح التنمية منذ زوال الحملات الاستعمارية المباشرة للدول القوية على تلك الضعيفة وهذا مع منتصف القرن 20، وصدرت لهذه الدول -النامية- عدة برامج تنموية وإصلاحية تباينت آثارها في عدة مجالات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية، غير أن الملاحظ آنذاك هو التركيز الكبير كان على الآثار المادية أو بعبارة أكثر علمية الآثار الاقتصادية، تلتها فيما بعد أصوات تنادي بأهمية البعد الإنساني لكل عملية إصلاحية كون أن الإنسان هو أساس العملية كلها، من هذا المنطلق ارتأينا في هذه الورقة البحثية دراسة مسألة التنمية الاجتماعية بشكل خاص وذلك من خلال واقعها الفعلي في بعض الدول النامية وهي كلا من الجزائر ومصر من خلال دراسة مقارنة بينهما لكي يتضح الفارق بشكل جلي ونستطيع معرفة نقاط قوة وضعف كل دولة في أهم المؤشرات والبنود التي نعتمدها كدليل نستشف من خلاله الوضعية الاجتماعية ومدى تنميتها في كل من الدولتين، ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية الرئيسية التالية: ما هو واقع التنمية الاجتماعية في كل من الجزائر ومصر؟ وهل هناك تباين واضح في مستواها بين كل من الدولتين المدروستين؟

للتمكن من الإجابة على التساؤل الرئيسي نقوم بتجزئته إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم التنمية الاجتماعية؟

- ما هي العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية؟

- ما هي البنود التي تعكس لنا التنمية الاجتماعية في الدول؟

- ما وضعية التنمية الاجتماعية في الجزائر؟

- ما وضعية التنمية الاجتماعية في مصر؟

- هل هناك تباعد في وضعية التنمية الاجتماعية للدولتين المدروستين؟

**فرضيات الدراسة:** للوصول إلى النتائج المرغوبة من البحث نضع الفرضيات التالية:

- يتعلق مفهوم التنمية الاجتماعية بما يحصل عليه الفرد من رعاية وخدمات عمومية.

- تعرف التنمية الاجتماعية في الجزائر تباينا في مكوناتها، حيث تتأرجح بين الإيجابي والسلبي من بند لآخر من بنود التنمية الاجتماعية نفسها، ولا يمكن تعميم حالة الوضعية الاجتماعية بصفة مطلقة.

- تعرف التنمية الاجتماعية في مصر تباينا في مكوناتها، حيث تتأرجح بين الإيجابي والسلبي من بند لآخر من بنود التنمية الاجتماعية، ولا يمكن تعميم حالة الوضعية الاجتماعية بصفة مطلقة، على غرار الجزائر.

- تتقارب التنمية الاجتماعية بين الجزائر ومصر لكونهما دولتين ناميتين.

**أهمية الموضوع:** يستمد الموضوع أهميته من الإهتمام المتزايد بموضوع التنمية بشكل عام، وتعد التنمية الاجتماعية أحد الركائز الأساسية كونها تركز على الفرد، حيث تبحث في موضوعات حقوقه وترقية وسائل الرعاية له، هذا من جهة ومن جهة أخرى تنبع أهمية الموضوع من تسليط الضوء على واقع التنمية الاجتماعية في دولتين عربيتين ناميتين وهما الجزائر ومصر، حيث أن إختيار مصر جاء لأسباب موضوعية أكثر من أنها ذاتية، تتمثل الأسباب الموضوعية في أن الباحث أراد إختيار بلد يتبع نظام إقتصادي يختلف نوعا ما عن النظام الإقتصادي

المبني على الربيع (صادرات المحروقات) ويكون الأقرب من حيث عدد السكان من جهة، ويتقارب بشكل كبير ثقافيا مع الجزائر من جهة أخرى، أما السبب الذاتي هو رغبة الباحث بالبحث والإطلاع أكثر عن واقع التنمية الإجتماعية بمصر وذلك مقارنة بالجزائر بلد الباحث.

**أهداف البحث:** نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- التعرف على أهم بنود التنمية الإجتماعية.

- دراسة واقع التنمية الإجتماعية في الجزائر.

- دراسة واقع التنمية الإجتماعية في مصر.

- معرفة مكان القوة والضعف لكل من الجزائر ومصر في مجال التنمية الإجتماعية.

**منهج الدراسة:** نعلم في دراستنا لموضوع التنمية الإجتماعية على المنهج التحليلي والمقارن، لكون أن الدراسة لا تعتمد على التنظير لهذا الموضوع بل تعتمد دراسة الواقع المعاش في الآونة الأخيرة للتنمية في كل من الجزائر ومصر، ولا يتأتى هذا إلا بتحليل البيانات المتاحة **الدراسات السابقة:** موضوع التنمية الإجتماعية من الموضوعات التي أسالت الكثير من الخبر نظرا لإشراكها مع الكثير من العلوم كالإقتصاد والاجتماع، ولهذا نقوم بسرد مجموعة من الدراسات التي اتخذت من التنمية الإجتماعية محورا لها، ونكتفي بثلاثة دراسات في هذا الصدد هي:

● دراسة: محمد الرميحي (1995) بعنوان: معوقات التنمية الإجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة"، دار الجديد، لبنان. حيث تبحث هذه الدراسة عن تلك العقبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية والمؤسسية التي تقف أمام مسارات التنمية الموجودة، وتوصلت الدراسة إلى أنها عقبات إما أن المجتمع القديم نقلها بكل تراثه الطويل أو مصالح جديدة أنشأتها حيث بدون تذييلها تبقى مسارات التنمية معطلة، حيث تقر الدراسة بأنها لم تحصر كل العقبات للتنمية، ناهيك عن أن الدراسة ركزت على مجتمعات الخليج العربي في الوقت المعاصر، وما تتميز به في هذه الورقة البحثية هو عدم البحث في المعوقات بل التركيز على مقارنة الواقع الحالي للتنمية الإجتماعية في كل من الدولتين الجزائرية والمصرية.

● دراسة: سعد بن مسفر القعيب (جويلية 2000)، بعنوان "التنمية الإجتماعية والفكرية للإنسان السعودي في ضوء الأساليب المهنية للخدمة الإجتماعية"، مقالة منشورة بمجلة جامعة أم القرى، مجلد 12، عدد 2، م. ع. السعودية. حيث توصلت الدراسة إلى أنه تعتبر الخدمة الاجتماعية من أهم الركائز لدعم التنمية الإجتماعية في الدولة حيث تعتبر مهنة تُعنى بخدمة أفراد المجتمع على حد سواء، وتُعتبر الخدمة الاجتماعية من المهن الإنسانية لأنها تهتم برعاية شؤون الإنسان ومصالحه، وهي تقوم بشكل أساسي على العمل الاجتماعي، والذي يؤدي إلى عمل دراسة شاملة لكافة أفراد المجتمع، وتنمية قدرات وإمكانيات هؤلاء الأفراد، وتشجيع وتنمية مواهبهم وتوجيههم للعمل بالشكل الصحيح وبالطرق الإيجابية والفعالة، والتي تعود على الفرد والمجتمع بنتائج إيجابية ومفيدة، ومن أهم ما تقوم به الخدمة الاجتماعية حلّ جميع المشكلات التي يتعرّض لها الفرد في حياته، وتجعل منه فرداً له القدرة على مواجهة مثل هذه المشاكل وحلها بأبسط الطرق، فهي وسيلة مهمة من وسائل تقدم وازدهار المجتمع، من خلال جعل الأفراد أعضاء فعالين وبنائين في هذا المجتمع، والتخلّص من الكثير من المشكلات التي تواجههم كالفقر والبطالة وغيرها من المشاكل، وركزت الدراسة على الفرد السعودي كنموذج، بينما تعتمد دراستنا على واقع التنمية الإجتماعية بالتركيز على الفردين الجزائري والمصري.

● دراسة: طلعت مصطفى السروجي (2001)، بعنوان "التنمية لاجتماعية -المثال والواقع-، جامعة حلوان، مصر. حيث تناول هذه الدراسة إشكالية التنمية الاجتماعية في المجتمع المصري من حيث قيمت ذلك النوع من التنمية والاتجاهات والسلوكيات التي تحكمها وكيفية العمل على تفعيل أداء الهيئات والأجهزة القائمة في المجتمع على الاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة مع استعراض مفاهيم التنمية والدعائم الأساسية لمنظور التنمية الاجتماعية ودواعي الاهتمام بالتنمية واهم مجالات وقطاعات التنمية الاجتماعية وأيضاً بيان نظريات التنمية الاجتماعية واستراتيجيات التنمية وأهمية المشاركة والعمل الأهلي في ظل العولمة مع التركيز على توضيح العلاقة بين التكنولوجيا والخدمة الاجتماعية والمشكلة السكانية والمداخل المقترحة لمواجهتها والتنمية الريفية المتكاملة، وإيضاح أهم معوقات التنمية، واتسمت الدراسة بالجانب النظرية أكثر منه تطبيقي. وهذا ما تنفاده في دراستنا حيث ارتأينا وضع اليد على الواقع الحالي للتنمية الاجتماعية في مصر ومقارنتها بالجزائر لمعرفة مكان القوة والضعف لكل بلد من ناحية أهم بنود التنمية الاجتماعية.

**خطة البحث:** تتضمن الدراسة المحاور الثلاثة التالية:

- المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية.
- المحور الثاني: الوضعية الديموغرافية والإقتصادية العامة في الجزائر ومصر.
- المحور الثالث: تحليل ومقارنة لأهم مؤشرات وبنود التنمية الاجتماعية بين الجزائر ومصر.

## 1- الإطار المفاهيمي للتنمية الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية

نتطرق في هذا المحور إلى مفهوم التنمية الاجتماعية بالإضافة للتنمية الاقتصادية مع بيان علاقة التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، وقبل ذلك نعرف التنمية بشكل عام كما يلي:

### 1.1- مفهوم التنمية

قبل التطرق إلى التنمية الاجتماعية نعرف أولاً التنمية عموماً كما يلي:

التنمية لغة: الزيادة، والنماء، والكثرة، والوفرة، والمضاعفة.

التنمية اصطلاحاً: اختلفت مفاهيم التنمية اصطلاحاً من شخص لآخر تبعاً للمضمون الذي يركز عليه، لكن يمكن إجمال التعاريف للتنمية بأنها عبارة عن التغيير الإرادي الذي يحدث في المجتمع سواءً اجتماعياً، أم اقتصادياً، أم سياسياً، بحيث ينتقل من خلاله من الوضع الحالي الذي هو عليه إلى الوضع الذي ينبغي أن يكون عليه، بهدف تطوير وتحسين أحوال الناس من خلال استغلال جميع الموارد والطاقات المتاحة حتى تستغل في مكانها الصحيح، ويعتمد هذا التغيير بشكل أساسي على مشاركة أفراد المجتمع نفسه. وتجدد الإشارة إلى أنه يفرق العلماء بين مفهوم النمو والتنمية، فالتنمية ترتبط دائماً بتغييرات جذرية في هيكل المؤسسة نفسها وليس فقط على النتيجة كما في النمو<sup>1</sup>.

#### 1.1.1 أشكال التنمية: تتعدد جوانب التنمية ونذكرها فيما يلي؛

● التنمية الثقافية الفكرية: هي التي تعتمد على تحسين ثقافة الأفراد وزيادة الوعي لديهم، ويكون ذلك من خلال عدة طرق منها تعميم التعليم للجميع ومحاربة الأمية.

<sup>1</sup> سناء الدويكات (ديسمبر 2016) "مفهوم التنمية، لغة وإصطلاحاً"، الفقرة 1، على الخط: 2020/08/10

● التنمية الاجتماعية: تهدف لتحقيق الاستقرار الاجتماعي للأفراد وتشجيعهم على المشاركة الاجتماعية، والأعمال الخيرية، ونشر الروح الجماعية المشتركة فيما بينهم.

● التنمية السياسية: تهدف إلى زيادة قدرة الأفراد على المشاركة في العملية السياسية، وصنع القرارات، والقدرة على الاختيار السليم.

● التنمية الاقتصادية: تهدف إلى تشجيع الأفراد على العمل، والإنتاج، والإخلاص في العمل النابع من الضمير الداخلي للشخص، والحرص على المصلحة العامة<sup>1</sup>.

**2.1.2. التنمية الاجتماعية، وأهدافها:** نذكر فيما يلي أحد أهم التعريفات المنتشرة للتنمية الاجتماعية، بالإضافة بيان أهدافها حتى نعرف الغرض منها؛

أ . **تعريف التنمية الاجتماعية:** لم تنصب وجهة النظر الاجتماعية بالنسبة للتنمية على جانب واحد وإنما تعددت النظرة إليها. وقد أكد هوبهاويس\* (Hobhouse) على دراسة العلاقات الاجتماعية فالتنمية الاجتماعية في نظره هي تطور البشر في علاقاتهم المشتركة وهذا ما يسميه بالتوافق في العلاقات الاجتماعية، فتغير البناء الاجتماعي لا يعنى شيئاً بالنسبة له ما لم يحدث تغيير في طبيعة العلاقات الاجتماعية، ولهذا ينظر إلى التنمية الاجتماعية على أنها تنمية علاقات الإنسان المتبادلة<sup>2</sup>.

عموماً التنمية الاجتماعية هي العمل على تنمية العلاقات التي يقوم عليها المجتمع، والعمل على رفع مستوى الخدمات التي تؤدي إلى تأمين احتياجات الفرد ورغباته، والعمل أيضاً على تحسين المستوى الثقافي، الصحي، والتعليمي، والعمل على زيادة قدرته في فهم مشاكله، وانخراطه مع أفراد المجتمع، للوصول إلى حياة أفضل<sup>3</sup>.

ب . **أهداف التنمية الاجتماعية:** هناك العديد من الأهداف التي تركز عليها التنمية الاجتماعية، والتي تعزز بدورها مفهوم التنمية الاجتماعية، وتحقق هذه الأهداف عبر مراحل التخطيط الاجتماعي الجيد والمنظم، ويمكن حصر هذه الأهداف في مجموعة من النقاط منها:

- المشاركة الفعالة في بناء الإنسان، مما يؤدي إلى الارتقاء بمستوى الفرد وتحقيق تطلعاته وطموحاته؛ بحيث يصبح هو الغاية والوسيلة التي تسعى التنمية الاجتماعية لتحقيقها.

- تلبية احتياجات الفرد الإنسانية، وتوفير الخدمات التي تلي رغبات الفرد المتجددة والمتعددة، إلى جانب التوسع في الخدمات، ورفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع.

- تحقيق أمثل استثمار ممكن للإمكانيات والموارد البشرية والمادية والتنظيمية المتاحة في المجتمع، والتي يمكن إتاحتها، وتحقيق التوازن في توزيع ناتج التنمية على المواطنين على أساس من العدالة الاجتماعية.

- تحفيز مقومات التنمية بجوانبها المتعددة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمادية.

- تجديد وتطوير دعم النظم الاجتماعية القائمة؛ لزيادة كفاءتها بالنسبة لجهود إحداث التغيير المطلوب، وتحقيق الأداء في العمل الاجتماعي في شتى مجالات الرعاية.

<sup>1</sup> سناء الدويكات، الفقرة 2، سبق ذكره.

\* ليوناردو موبهوس Leonard Mobhouse (1864-1929) عالم اجتماع و منظر سياسي بريطاني.

<sup>2</sup> ثروت محمد شلبي "التنمية الاجتماعية" مركز التعليم المفتوح، جامعة بنها، مصر، ص 14.

<sup>3</sup> موقع سطور (نوفمبر 2012) "مفهوم التنمية الاجتماعية"، على الخط: 2020/08/10، الرابط:

-تقوية العلاقات بين المواطنين، وتوثيق العلاقات بينهم على أساس من المحبة والتعاون والاحترام، وتحقيق التضامن الاجتماعي بين جميع أفراد المجتمع.

-وضع خطط وبرامج الرعاية الاجتماعية، وإمكانية تحقيقها على أرض الواقع، ومبادئ العمل الاجتماعي لتحقيق الأهداف المجتمعية.

**3.1.1. تعريف التنمية الاقتصادية:** تختلف التعاريف المقدمة من الاقتصاديين بشأن معنى التنمية الاقتصادية، ويرجع ذلك لكون أن عملية التنمية تنطوي على التطور الشامل لكل جوانب النظام الاقتصادي؛ والتنمية عبارة عن ظاهرة متكاملة في بعدها الاقتصادي والاجتماعي<sup>1</sup>.

تُعرف التنمية كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي بأنها "عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان، فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع"<sup>2</sup>.

التنمية الاقتصادية هي تكامل كافة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، بهدف الوصول إلى وضع أفضل على كافة الأصعدة، والقضاء على التخلف بكل مؤشرات وأسبابه<sup>3</sup>.

وحسب "سمير أمين" فإن قضية التنمية تحتل موقعا مركزيا في المجتمع المعاصر، وأنها لم تجد حلا بعد، ولا يمكن لهذا الحل أن ينتج في إطار الرأسمالية؛ وهكذا فإن مفهوم التنمية ذاته هو مفهوم نقدي<sup>4</sup>.

مما تجدر الإشارة إليه أن التنمية كانت في مفهومها الضيق تكاد تتماثل مع النمو الاقتصادي<sup>5</sup>. وتطورت فيما بعد إلى أن أصبح ينادى بالتنمية المستدامة، والتي تهتم بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بنفس المستوى<sup>6</sup>، أي تلبية الحاجات للجيل الحالي مع الحفاظ على حق الأجيال المستقبلية في الموارد المتاحة. وتجدر الإشارة إلى أن التنمية المستدامة وضعت موضع التنفيذ في مؤتمر "ريو دي جانيرو" في جويلية 1992<sup>7</sup>.

نوه إلى أن اقتصاديات التنمية هي أحدث فروع علم الاقتصاد، ويركز هذا الفرع اهتمامه على دراسة أسباب التخلف وسبل الخروج منه عن طريق إتباع سياسات واستراتيجيات معينة في التنمية الاقتصادية<sup>8</sup>.

## 2.1- علاقة التنمية الاجتماعية بالتنمية الاقتصادية

هناك علاقة وثيقة بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، حيث أن التنمية الاقتصادية هي عملية التحول الهيكلي مع الابتكار التكنولوجي المستمر ورفع مستوى الصناعة، مما يزيد من إنتاجية العمل، ويرافق التحسينات في البنية التحتية والمؤسسات، مما يقلل من تكاليف المعاملات، ويسبب التنمية الاجتماعية.

<sup>1</sup> منال طلعت محمود (2001) "التنمية والمجتمع -مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية- " المكتب الجامعي الحديث، مصر، ص13.

<sup>2</sup> كامل بكري (1986) "مبادئ الاقتصاد" الدار الجامعية، لبنان، ص418.

<sup>3</sup> علي العطار (2005) "التنمية الاقتصادية والبشرية" دار العلوم العربية، لبنان، ص103.

<sup>4</sup> سمير أمين (2002) "الإقتصاد السياسي للتنمية: في القرنين العشرين والواحد والعشرين" ترجمة: فهيمة شرف الدين، دار الفارابي، ط1، لبنان، ص9.

<sup>5</sup> أسامة عبد الرحمن (2003) "تنمية التخلف وإدارة التنمية -إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد-"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

<sup>6</sup> عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت (2007) "التنمية المستدامة-أساليب تخطيطها- " دار صفاء، ط1، الأردن، ص34.

<sup>7</sup> سرج لاتوش "تحديات التنمية -من وهم التحرر الاقتصادي إلى بناء مجتمع بديل-" ترجمة: ألبير خوري، الشركة العالمية للكتاب، لبنان، ص46.

<sup>8</sup> أنطونيوس كرم (1993) "اقتصاديات التخلف والتنمية" مكتبة دار الثقافة، ط2، الكويت، ص22.

من جهة أخرى دلت التجارب والدراسات المختلفة على نظريتي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية في أن رأس المال يعدّ أحد أهم العناصر اللازمة لتوافرها لتحقيق القدر الأدنى من التنمية، مع الأخذ في الاعتبار أهمية العناصر الأخرى. والجدير بالذكر أن لقضية التنمية الاقتصادية بعد مجتمعي على مستوى العالم المتقدم أو النامي. وهي تعدّ هدفاً تسعى إليه جميع الدول من خلال العمل على الاحتفاظ بمعدل مناسب من التنمية، حتى يتحقق للمجتمع، على المدى البعيد، التوظيف الكامل من دون حدوث تضخم أو انكماش. والهدف من التنمية هو زيادة معدلات النمو في الدخل القومي الحقيقي، أي الحد من البطالة والارتقاء بالمواطن وتحقيق آماله في حياة كريمة وفق معايير صحية وتعليمية واجتماعية وكل ما يجعل منه إنساناً صالحاً مساهماً في تقدم وطنه. إننا نهدف إلى رفاهية الإنسان، فهو وسيلتها وغايتها لبناء عالم أفضل يقضي على المعاناة الإنسانية. وأبرز ما تنطوي عليه عملية التنمية هو إحداث تغيير جذري في هيكلية المجتمع على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، من أجل القضاء على مسببات التخلف بالقدر الذي يعالج أسباب الفقر، ويضمن حق المحتاجين في موارد المجتمع، وتوفير الضمانات الاجتماعية لهم وتقديم الرعاية الصحية. هذه المعالجة تتضمن رؤية حول مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها والسياسات المطلوبة لتحقيقها. الواقع أن العمل على وضع برامج للتنمية الاقتصادية أو الإسراع بما يهم الدول الغنية والفقيرة على حد سواء. الدول الغنية ترغب في الاحتفاظ بمعدلات تنمية مرتفعة لتجنب الكساد والركود طويل الأمد. وما لم يكن معدل التنمية مرتفعاً، فإن هذه الدول قد تعاني من زيادة الإنتاج عن الحدود المطلوبة مقابل الطلب الكلي (محلي وأسواق خارجية) ومن ثم تواجه مشكلة الكساد، الركود والبطالة لأمد طويل. في حين تكون التنمية الاقتصادية مطلباً ملحاً للدول الفقيرة كأحد الحلول اللازمة لمواجهة التطرف والحد من التبعية. تعد العوامل الاجتماعية من أكبر الأسباب إشعالاً للصراعات داخل البلدان. ومن ثم على استراتيجيات التنمية السعي لتحقيق التوزيع العادل للدخول والعوائد الاقتصادية والثروات للحيلولة دون تفجر الصراعات، وهذا هو مقصد التنمية الاقتصادية.<sup>1</sup>

إذن التنمية الاجتماعية تؤكد على أهمية الاتجاه التكاملي في التنمية، فالتنمية الاجتماعية لها أثر وعائد على التنمية الاقتصادية حيث تحقق على المدى القريب أهداف اجتماعية مباشرة، وعلى المدى البعيد أهداف اقتصادية غير مباشرة، أيضاً نجد أن التنمية الاقتصادية لها أثر وعائد على التنمية الاجتماعية فهي تحقق أهداف اقتصادية على المدى القريب وأهداف اجتماعية غير مباشرة على المدى البعيد، مما يؤكد على أهمية العلاقة بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.<sup>2</sup>

### 3.1- النشاط العالمي لتطبيق مبادئ التنمية الاجتماعية:

مع استمرار العولمة الليبرالية الجديدة في فرض تحدياتها كعدم الأمن، الفقر، الاستعباد وانعدام المساواة داخل المجتمعات وما بينها، تزايدت الاحتجاجات المناهضة للعولمة في سياتل عام 1999، التي كانت من أبرز الدوافع الرئيسة لتبني رؤساء الدول والحكومات (189 دولة) بمقر الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك من 6 إلى 8 سبتمبر 2000 مشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية للدفع قدماً بالتنمية وتخفيض الفقر بحلول 2015، ملزمين دولهم بذل المزيد من الجهد في البدء بمعالجة المداخل غير الكافية، والجوع الواسع الانتشار، وعدم المساواة بين الجنسين، والتدهور البيئي، والافتقار إلى التعليم والرعاية الصحية والمياه النظيفة، كما يتضمن إجراءات تقوم بها البلدان الغنية لتخفيض الديون وزيادة المساعدات للبلدان الفقيرة، والتبادل التجاري معها ونقل التقنية إليها.<sup>3</sup> وأهم ما جاء في قمة الأرض، العمل من أجل تحقيق الأهداف الثمانية التالية:

<sup>1</sup> إلياس أبو جودة (2001) "التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية" مجلة الجيش، العدد 78، لبنان.

<sup>2</sup> طلعت مصطفى السروجي (2001) "التنمية الاجتماعية - المثال والواقع" مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، مصر، ص 36.

<sup>3</sup> التقرير السنوي للأمين العام عن أعمال منظمة الأمم المتحدة 2001، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص. 47.

- ( 1 ) "إستئصال الفقر والجوع الشديدين من خلال إنقاص نسبة من يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم والذين يعانون الجوع إلى النصف بحلول 2015".
- ( 2 ) "تحقيق التعليم الابتدائي الشامل لجميع الأطفال في كل مكان الصبيان والبنات، على نحو مماثل، القادرين على إكمال المقرر التعليمي للمدارس الإبتدائية بحلول العام 2015".
- ( 3 ) "الحض على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من خلال إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الإبتدائي والثانوي، وفي جميع مستويات التعليم في غضون فترة لا تتجاوز العام 2015".
- ( 4 ) "تخفيض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين بحلول العام 2015".
- ( 5 ) "تحسين الصحة الأمومية من خلال تخفيض معدّل وفيات النساء إبان الحمل والوضع بنسبة ثلاثة أرباع بحلول العام 2015".
- ( 6 ) "مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا وأمراض أخرى".
- ( 7 ) "ضمان الاستدامة البيئية وعكس الاتجاه في خسارة الموارد البيئية، إنقاص نسبة منعدمي فرصة الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول العام 2015، وبحلول 2020 تحقيق تحسن مهم في حياة ما لا يقل عن مئة مليون من القاطنين في أحياء فقيرة ومكتظة".
- ( 8 ) "تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية: غاياتها مزيد من التطوير لنظام تجاري مالي منفتح، غير تمييزي، يشمل التزام الحكم الصالح والتنمية وتخفيض الفقر، ومعالجة الاحتياجات الخاصة لأقل الدول نموًا بما<sup>1</sup>".

## 2- الوضعية الديمغرافية والاقتصادية العامة في الجزائر ومصر.

نتناول في هذا البند حجم وكثافة السكان في كلا البلدين بالإضافة إلى بعض المؤشرات الاقتصادية المهمة المتعلقة بالفرد الواحد في كل بلد، وهذه كادني معلومات نخبرنا عن الوضعية الاقتصادية العامة في البلد.

### 1.2- نمو عدد السكان.

الوضعية الديمغرافية للبلدين المدرسين تعطينا الوضعية العامة للمجتمع من حيث عدد السكان ونخبرنا بالحجم الأولي للعدد البشري الذي يفترض أن توجه له كل السياسات التنموية وخاصة الإجتماعية.

جدول رقم 1 : عدد السكان في الجزائر ومصر من 2008 إلى 2019

السنوات	الجزائر		مصر	
	عدد السكان	التغيير %	عدد السكان	التغيير %
2008	34 730 608	-	79 636 079	-
2009	35 333 881	1.74	81 134 798	1.88
2010	35 977 455	1.82	82 761 235	2.00
2011	36 661 444	1.90	84 529 250	2.14
2012	37 383 887	1.97	86 422 240	2.24
2013	38 140 132	2.02	88 404 640	2.29
2014	38 923 687	2.05	90 424 654	2.28
2015	39 728 025	2.07	92 442 547	2.23
2016	40 551 404	2.07	94 447 072	2.17

<sup>1</sup> تقرير التنمية البشرية لعام 2003، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2003، ص 15، 16.

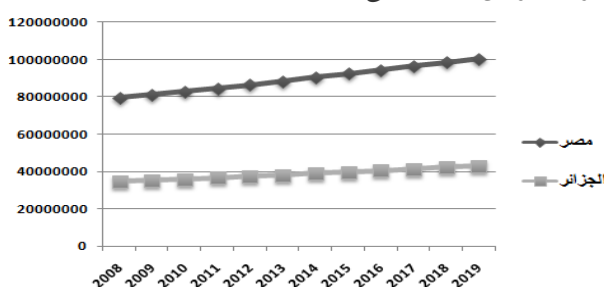


2.11	96 442 593	2.07	41 389 198	2017
2.05	98 423 595	2.03	42 228 429	2018
2.00	100 388 073	1.95	43 053 054	2019

المصدر: أطلس بيانات العالم، على الخط: 2020/08/10 الرابط: <https://ar.knoema.com/>

من خلال الجدول نلاحظ أنه في عام 2008 بلغ سكان الجزائر حوالي 34 مليون نسمة في حين بلغ سكان مصر حوالي 79 مليون نسمة، أي بفارق قدره 45 مليون نسمة، لتتوالى الزيادات من كلا الجانبين لتبلغ سنة 2019 حوالي 43 مليون نسمة بالنسبة للجزائر و 100 مليون نسمة في مصر وبفارق قدره 57 مليون نسمة، ومن خلال التغير النسبي في عدد السكان نلاحظ أن عدد السكان في مصر يزيد بشكل متسارع أكثر منه في الجزائر والرسم البياني يوضح ذلك:

شكل بياني رقم 1 : عدد السكان في الجزائر ومصر من 2008 إلى 2019



المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على برمجية Excel

من الرسم نلاحظ تلك الفجوة المتزايدة بين عدد السكان في مصر والجزائر على طول فترة الدراسة، حيث يضع هذا ضغطا كبيرا على سياسات التنمية الاجتماعية في مصر والتي تعتبر أول العقبان التي تواجهها.

## 2.2- الكثافة السكانية

الكثافة السكانية هي عدد السكان في منتصف العام مقسومًا على مساحة الأرض بالكيلومتر المربع، وبالرجوع إلى الجدول 1، مع العلم أن مساحة الدولة المصرية تبلغ 995450 كلم مربع، وهي أقل من مساحة الجزائر التي تبلغ 2381740 كلم مربع، نجد أنه الكثافة السكانية للعام 2007 بلغت 78.6 نسمة / كلم<sup>2</sup> في مصر وبلغت 14.3 نسمة / كلم<sup>2</sup> في الجزائر، لتقفز عام 2019 إلى 98.9 نسمة / كلم<sup>2</sup> في مصر و 17.7 نسمة / كلم<sup>2</sup> في الجزائر. ويرجع هذا للتزايد السكاني الكبير في مصر مقارنة بالجزائر.

## 3.2- إجمالي الناتج المحلي الخام للدول

إجمالي الناتج المحلي هو مجموع إجمالي القيمة المضافة بواسطة المنتجين المقيمين في النظام الاقتصادي زائد الضرائب على المنتجات وناقض أي إعانات مالية غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويُحسب دون عمل أي استقطاعات لاستهلاك الأصول المصنعة أو لنفاد الموارد الطبيعية أو إهلاكها.<sup>1</sup>

جدول رقم 2 : إجمالي الناتج المحلي الخام لكل من الجزائر ومصر

الوحدة: مليار دولار أمريكي.

السنوات	مصر	الجزائر	السنوات	مصر	الجزائر
2008	170,80	171,00	2014	305,57	213,81

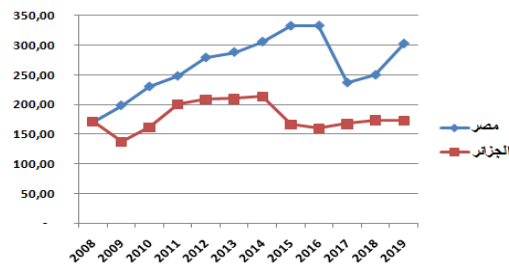
<sup>1</sup> أطلس بيانات العالم، على الخط: 2020/08/15

165,98	332,08	2015	137,05	198,32	2009
160,03	332,48	2016	161,21	230,02	2010
167,39	236,53	2017	200,25	247,73	2011
173,76	249,56	2018	209,02	278,77	2012
172,78	302,26	2019	209,76	288,01	2013

المصدر: أطلس بيانات العالم، على الخط: 2020/08/10 الرابط: <https://ar.knoema.com/>

يظهر الجدول أعلاه أنه خلا 2008 كان إجمالي الناتج المحلي متقاربا جدا بين الجزائر ومصر مع فارق بسيط لصالح الجزائر، ليتضاعف في مصر مع نهاية سنة 2019، بينما يرتفع في الجزائر بما يقارب 3 مليار دولار. ولمعرفة سلوك هذا المتغير خلال فترة الدراسة نعرض التمثيل البياني التالي:

شكل بياني رقم 2 : إجمالي الناتج المحلي الخام لكل من الجزائر ومصر،



المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على برمجية Excel

الناتج المحلي الخام كان مستقرا في الجزائر مع تفهقر سنة 2015 ويرجع ذلك إلى أزمة إختيار أسعار النفط منتصف 2014، خاصة مع اعتماد الإقتصاد الجزائري على عائدات المحروقات، بينما عرف الناتج المحلي المصري تزايدا ملحوظا حتى عام 2017 أين عرف إنخفاضا حادا يرجع للمشاكل السياسية التي عاشتها مصر آنذاك، خاصة أن إقتصادها يعتمد على عائدات السياحة ليعاود بعد ذلك الارتفاع.

#### 4.2- نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام

هو إجمالي الناتج المحلي مقسومًا على عدد السكان في منتصف العام، والجدول الموالي يمثل مقارنة بين كلا من الجزائر ومصر من

خلال هذا البند:

جدول رقم 3 : نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام لكل من مصر والجزائر

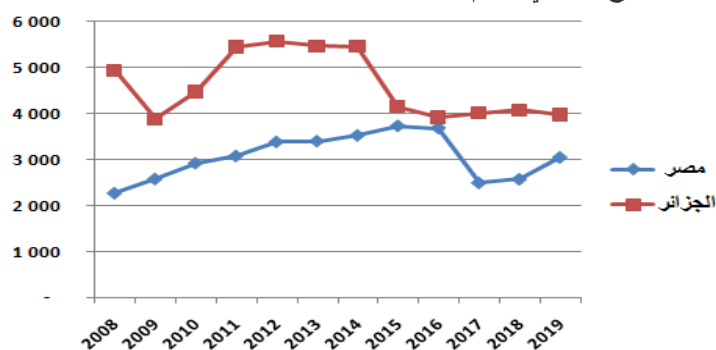
الوحدة: دولار أمريكي.

السنوات	مصر	السنوات	الجزائر	مصر	السنوات
2008	2 270	2014	4 944	3 524	5 466
2009	2 578	2015	3 886	3 731	4 153
2010	2 922	2016	4 481	3 686	3 919
2011	3 077	2017	5 454	2 495	4 012
2012	3 383	2018	5 575	2 573	4 081
2013	3 400	2019	5 477	3 047	3 980

المصدر: أطلس بيانات العالم، على الخط: 2020/08/10 الرابط: <https://ar.knoema.com/>

يعرف نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام في الجزائر عدم إستقرار وذو نزعة منخفضة ويرجع ذلك لسببين أولها التزايد في عدد السكان وثانيهما إلى الإعتماد على عائدات المحروقات ويظهر ذلك جليا منتصف 2014 أين عرفت أسعار النفط أزمة هبوط حادة، أما في مصر فيعرف نصيب الفرد نموا ما عدا في الأزمة السياسية التي عرفتها مصر سنة 2017، كما هو واضح في التمثيل البياني التالي:

شكل بياني رقم 3: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام لكل من مصر والجزائر



المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على برمجية Excel

يظهر الإقتصاد الجزائري أفضل من ناحية نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام لكنه غير مستقر، لكن في مصر أكثر إستقرارا لكون الإقتصاد المصري لا يعتمد على المحروقات.

## 5.2- معدل البطالة

حسب منظمة العمل الدولية فإن الافتقار إلى إحصاءات سوق العمل في أفريقيا عموما يجعل من الصعب تحديد معدل البطالة في هذه القارة. في الحالات النادرة التي توجد فيها بيانات، فإنها تشير إلى زيادة في المعدلات. العمالة الناقصة والبطالة تمس شريحة مهمة للغاية في جميع الدول الإفريقية على حد سواء<sup>1</sup>. ويشير معدل البطالة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى عدد الأشخاص العاطلين كنسبة مئوية من القوة العاملة (إجمالي عدد الأشخاص العاملين والعاطلين)، ووفقًا لتعريف منظمة العمل الدولية، "العاطلون" هم أولئك الأشخاص الذين لا يعملون حاليًا ولكن لديهم الاستعداد والقدرة على العمل مقابل أجر، والأشخاص المتوفرين حاليًا للعمل، والأشخاص الذين يبحثون بنشاط عن عمل<sup>2</sup>.

جدول رقم 4 : معدل البطالة لكل من مصر والجزائر،

الوحدة: %

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مصر	8,7	9,4	9,2	10,4	12,4	13,0
الجزائر	11,3	10,2	10,0	10,0	11,0	9,8
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مصر	13,4	12,9	12,7	12,2	10,9	8,6
الجزائر	10,6	11,2	10,5	11,7	11,7	11,4

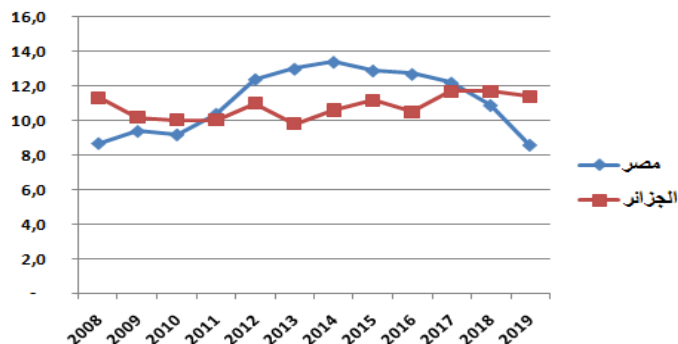
المصدر: أطلس بيانات العالم، على الخط: 10/08/2020 الرابط: <https://ar.knoema.com/>

<sup>1</sup> l'Organisation internationale du Travail. (1996, 03 05). Consulté le 10, 08, 2020, sur O.I.T.: <http://www.ilo.org/stat/lang--en/index.htm>

<sup>2</sup> l'Organisation internationale du Travail. (1996, 03 05). Consulté le 15, 08, 2020, sur O.I.T.: <http://www.ilo.org/stat/lang--en/index.htm>

نقوم بتمثيل الجدول بيانيا حتى تتضح لنا الرؤية أكثر:

شكل بياني رقم 4: معدل البطالة لكل من مصر والجزائر،



المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على برمجية Excel

لا يمكن الحكم على معدل البطالة للبلدين من ناحية الأفضلية كونهما متقاربان ويخضعان للدورات الإقتصادية قصيرة الأجل، ولكن ما يظهر أنه في الحالة المصرية أكثر تذبذبا. لكن على العموم يعد هذا المعدل مرتفعا مقارنة بالإمكانات التي تحوزها الدولتين سواء في القطاع السياحي أو الزراعي. وتعد البطالة من أكثر الهواجس الإجتماعية التي تعاني منها الدول النامية ولا تعتبر سياسات التنمية الإجتماعية ناجحة إذا لم تخفض من نسبة البطالة خاصة في الأجل المتوسط لأن البطالة يزيد من تفكك البنية الإجتماعية للدولة.

## 6.2- مستوى الفقر في الدولة

نتناول في هذا البند مسألة الفقر وتدهور القدرة الشرائية من خلال التضخم.

**1.6.2. تقديرات مستوى الفقر:** هو النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولارًا يوميًا بأسعار عام 2011 الدولية. وأحيانا ما يؤخذ الحد المتعلق بالدخول في فئة الفقراء 3.10 دولار يوميا، أي تعتبر الفئة التي يقل دخلها عن 3.10 دولار تحت خط الفقر. حيث يلاحظ أن شريحة واسعة تدخل ضمن هذا التصنيف في معظم الدول النامية وخاصة الفقيرة.<sup>1</sup> نظرا لعدم وجود إحصائيات منتظمة لهذا، أخذنا التعريف السابق كمييار غير أن البيانات في ظل هذا المييار كانت شحيحة للغاية: جدول رقم 5 : مستوى الفقر لكل من الجزائر ومصر [أقل من 1.9 دولار في اليوم].

الوحدة: %

السنوات	1988	1990	1995	1999	2004	2008	2010	2011	2012	2015	2017
الجزائر	6.4	-	5.8	-	-	-	-	0.5	-	-	-
مصر	-	7.4	4.6	2.0	4.4	3.9	1.7	-	1.3	1.3	3.2

المصدر:

1. أطلس بيانات العالم، 2019، على الخط. <https://ar.knoema.com/>

2. The World Bank. 2019. One line: <https://data.worldbank.org/>

بالرغم من قلة المعلومات إلا أن الجدول يعطينا فكرة بسيطة لا بأس بها عن الواقع المرير الذي تعيشه الدولتين خاصة مصر، بالرغم من التحسن الملحوظ في العشرية الأخيرة، فلو نأني للعام 2017 فالنسبة 3.2 % تدول على عدد سكان يقارب 3 086 162 فرد فقير،

<sup>1</sup> The World Bank. (2019). Consulté le 14, 08, 2020, World bank open data: <https://data.worldbank.org/>

الرقم ثلاثة ملايين هو رقم مخيف يدعو إلى إعادة النظر في السياسات الاجتماعية بشكل جذري، أما في الحالة الجزائرية ففي آخر سنة توفرت لنا المعلومة كانت النسبة 0.5 % سنة 2011 والتي تقارب إذا ما ضربناها في عدد السكان حوالي 183 307 فردا، وهي أقل حدة من الحالة المصرية، لكن تبقى كل الاحتمالات واردة لتطور هذه الظاهرة في الوقت الحالي.

**2.6.2. مؤشر الفقر البشري (Human Poverty Index):** بينما يقيس مؤشر التنمية البشرية متوسط الإنجاز، يقيس مؤشر الفقر البشري (HPI-1) أوجه الحرمان من حيث الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية، و يقيس مؤشر الفقر البشري الفقر في أربع جوانب أساسية في حياة الناس و هي:

- القدرة على العيش طويلا وبصحة جيدة.

- المعرفة.

- الإمدادات الاقتصادية.

- المشاركة في الحياة الاجتماعية.

تؤخذ هذه العناصر بعين الاعتبار عند حساب مؤشر الفقر البشري في كل الدول سواء الصناعية أو النامية، إلا أن خصوصية الفقر في الدول النامية يجعل من الصعب مقارنته مع الفقر في الدول المتقدمة، هذا ما أدى إلى اختلاف معايير القياس، إضافة إلى عدم توفر بعض البيانات. ففي البداية تم التركيز في مؤشر الفقر البشري (HPI) على مدى اتساع الفقر في الدول النامية، واستعمل من أجل ذلك HPI-1، لكن طبيعة الفقر في الدول الصناعية جعلها تفرد بدراسة خاصة لانتشار الفقر فيها مقاسا ب HPI-2.<sup>1</sup>

وتبلغ قيمة المؤشر (للبلدان النامية هنا بكون الجزائر ومصر دولتين ناميتين) للعام 2004 وهو ما إستطعنا إيجاده، في الجزائر بلغ 46 أما في مصر بلغ 44،<sup>2</sup> وهي نسب متوسطة، علما أن المؤشر يتراوح بين 0 و 100 والقيمة 0 تعني أن الحالة جيدة.

**3.6.2. مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (Multidimensional Poverty Index):** اختار الدليل العالمي للفقر متعدد الأبعاد، الذي وضعته مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ثلاثة أبعاد لقياس الفقر هي: التعليم والصحة ومستوى المعيشة<sup>3</sup>، حيث بلغ في الجزائر القيمة 0.008 سنة 2013 و 0.019 في مصر سنة 2014، وهذه السنوات التي تم قياس فيها هذا المؤشر.<sup>4</sup>

**4.6.2. التضخم هاجس الفقراء، والطبقة المتوسطة:** التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين يعكس نسبة التغير السنوي في التكلفة التي يتحملها المستهلك العادي للحصول على سلة سلع وخدمات قد تكون ثابتة أو متغيرة في فترات محددة، على سبيل المثال سنوياً. وعادة ما تُستخدم صيغة لاسبير. وبيانات التضخم هي معدلات للعام بكامله، وليست بيانات نهاية الفترة<sup>5</sup>.  
جدول رقم 6: مؤشر أسعار المستهلكين في مصر والجزائر

<sup>1</sup> جامعة سطيف، سبق ذكره.

<sup>2</sup> تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية للعام 2006، على الخط، يوم 2020/08/11.

<https://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr06/indicators.pdf>

<sup>3</sup> التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2017، ص 5.

<sup>4</sup> Multidimensional Poverty Index: developing countries, on line: 11/08/2020 :

[http://hdr.undp.org/sites/default/files/mpi\\_2019\\_table\\_1.pdf](http://hdr.undp.org/sites/default/files/mpi_2019_table_1.pdf)

<sup>5</sup> أطلس بيانات العالم، على الخط، 2020/08/13، الرابط:

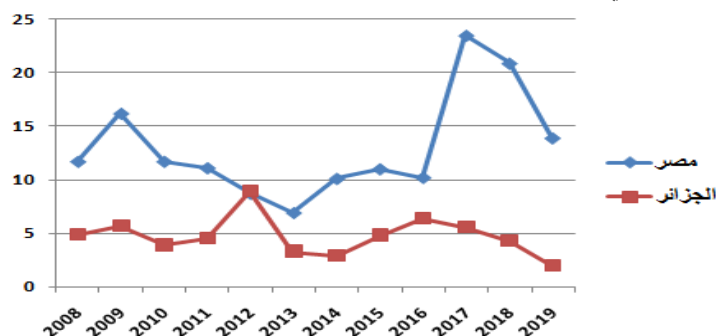
<https://ar.knoema.com/atlas>

الوحدة: %

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مصر	11.7	16.2	11.7	11.1	8.7	6.9	10.1	11.0	10.2	23.5	20.9	13.9
الجزائر	4.9	5.7	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9	4.8	6.4	5.6	4.3	2.0

المصدر: أطلس بيانات العالم، على الخط: 2020/08/10 الرابط: <https://ar.knoema.com/>

الوضعية التضخمية لأسعار المستهلكين كانت في مصر أسوأ منها في الجزائر ويتضح ذلك جليا في التمثيل :  
شكل بياني رقم 5: مؤشر أسعار المستهلكين في مصر والجزائر (%)



المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على برمجية Excel

مستويات التضخم تعرف انخفاضا في الجزائر وخاصة خلال الخمس سنوات الأخيرة، بينما في مصر الوضعية أكثر حرجا خاصة في سنة 2017 أين بلغ تضخم أسعار المستهلكين رقما قياسيا بنسبة 23.5 % ، ليعاود الإنخفاض من جديد .

### 3- تحليل ومقارنة لأهم مؤشرات وبنود التنمية الإجتماعية بين الجزائر ومصر.

في هذا المحور نركز الجهود بصفة مباشرة على أهم المؤشرات والبنود المكونة للتنمية الإجتماعية في ظل إتفاقية قمة الأرض للعام 2000 للأمم المتحدة المذكورة سابقا.

#### 1.3- التعليم والتنمية البشرية .

في هذا البند نتناول التعليم كأحد الركائز الأساسية للتنمية البشرية بالإضافة إلى مؤشر التنمية البشرية في العالم وبيان موقع كلا من الجزائر ومصر منه؛

**1.1.3- معدل تعليم الشباب:** معدل تعلم القراءة والكتابة بين الشباب (15-24 عامًا). الإجمالي هو عدد الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم من 15 إلى 24 عامًا والذين يمكنهم قراءة وكتابة عبارة بسيطة قصيرة في حياتهم اليومية مع الفهم، مقسومًا على عدد السكان في تلك الفئة العمرية. وبشكل عام، يتضمن مصطلح "تعلم القراءة والكتابة" أيضًا "تعلم الحساب"، وهو القدرة على إجراء الحسابات الرياضية البسيطة .

جدول رقم 7 : معدل تعليم الشباب في الجزائر ومصر لسنوات مختلفة

الوحدة: %

السنوات	1976	1986	1987	1996	2002	2005	2006	2008	2010	2012	2013	2015
مصر	51.0	63.3	-	73.2	-	84.9	84.9	-	87.5	89.3	92.0	93.3
الجزائر	-	-	74.3	-	90.1	-	91.8	93.3	-	-	-	96.8

المصدر: أطلس بيانات العالم، على الخط: 2020/08/17 الرابط: <https://ar.knoema.com/>

يظهر أن معدل تعليم الشباب كان خلال ستينيات وحتى التسعينيات ضعيفا جدا في كل من الجزائر ومصر، حيث أنه لم يتجاوز 90 % حتى بداية القرن 21، وهذا أمر غير مفهوم على الإطلاق ويرجع ذلك إلى عدم الإهتمام بالنواحي الإجتماعية للتنمية، وهذا ما يكون له الأثر طويل المدى على برامج التنمية الإقتصادية فيما بعد. وهذا مثلما رأيناه في المحور الأول وخاصة في بند العلاقة بين التنمية الإجتماعية والتنمية الإقتصادية.

عموما منذ 2015 إرتفعت نسبة تعليم الشباب خاصة في الجزائر، ولكن تبقى هذه النسب ضعيفة مقارنة بالدول المتقدمة حيث أن هذا العصر معروف التقانة العالية وإتساع إستخدام تطبيقات الإعلام الآلي والهاتف الذكي، عند التكلم عن نسبة 93 % كمعدل لتعلم الشباب في مصر سنة 2015، فلنا أن نتخيل أن المكمل لهذه النسبة وهو 7 % وهي تمثل الشباب غير المتعلم ولنا أن نتخيل العدد الفعلي المقابل لهذه النسبة في ظل مجتمع أغلبه من الشباب، حيث أنه عدد مرتفع ويحتاج إلى إعادة نظر في ظل السياسات التنموية الإجتماعية.

**2.1.3- الأمية عند الشباب ونسبة الإناث منهم:** عدد السكان الأميين الشباب. الإجمالي هو إجمالي عدد الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عامًا الذين لا يمكنهم قراءة وكتابة عبارة بسيطة وقصيرة في حياتهم اليومية مع الفهم. ونظرا لشح المعطيات في هذا الصدد نقوم بعرض السنة التي وجدنا البيانات لكلا البيانات فيها، حيث بلغ عدد الشباب الأميين 1 062 666 في مصر، تشكل الإناث ما نسبته 57.7 منهم سنة 2015 و 214 170 في الجزائر حيث تشكل الإناث ما نسبته 65.9 % منهم من نفس السنة. وهي أعداد مرتفعة جدا بغض النظر عن نسبته لعدد الشباب في كل دولة، أما أمية الإناث الشباب فاستمت بكونها أكبر من أمية الذكور الشباب في كلا الدولتين وترتفع نسبتها في الجزائر بغض النظر عن العدد.

**3.1.3- الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الخام:** الإنفاق العام على التعليم كنسبة مئوية من إجمالي الإنتاج المحلي هو إجمالي الإنفاق العام (الجاري والرأسمالي) على التعليم مُعبَّرًا عنه بنسبة مئوية من إجمالي الإنتاج المحلي في سنة معينة. والإنفاق العام على التعليم يشمل الإنفاق الحكومي على المؤسسات التعليمية (العامة والخاصة)، وإدارة العملية التعليمية، والتحويلات/الإعانات المالية المقدمة للكيانات الخاصة (الطلاب/الأسر وغيرهم من الكيانات الخاصة)

جدول رقم 8 : معدل الإنفاق على التعليم بالنسبة للناتج المحلي الخام

الوحدة: %

السنوات	1979	1980	...	2005	2006	2007	2008
مصر	-	-	...	4.8	4.0	3.7	3.8
الجزائر	7.2	6.6	...	-	4.5	4.5	4.3

المصدر: أطلس بيانات العالم، على الخط: 2020/08/17 الرابط: <https://ar.knoema.com/>

إن الملاحظ لنسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج المحلي الخام يستشف أمرين مهمين أولهما إنخفاض النسبة في كل من الجزائر ومصر مع تفوق طفيف للجزائر، والأمر الثاني هو أن الناتج المحلي الخام للدول النامية ومنها الجزائر ومصر ضعيف وبالتالي المبالغ المنفقة المقابلة لهذه النسب تعكس هذا الضعف.

**4.1.3- مؤشر التنمية البشرية (Human Development Index) :** في العام 1990 وفي التقرير الأول للتنمية البشرية وضع برنامج الأمم المتحدة للتنمية مؤشر مركب هو مؤشر التنمية البشرية HDI ، ويعتبر مؤشر التنمية البشرية أداة مركبة تهدف إلى قياس التنمية

البشرية عن طريق دراسة العلاقة بين مستوى النمو الاقتصادي ومستوى التنمية الاجتماعية، باستخدام سلم يتراوح بين القيمة 0 والقيمة 1 التي تمثل القيمة النظرية العظمى. وتستخدم الأمم المتحدة هذا المؤشر كمعيار لتصنيف الدول إلى مجموعات. الفرق بين القيمة التي يتحصل عليها أي بلد والقيمة النظرية العظمى تمثل البعد المتبقي والواجب تغطيته، وعلى كل بلد إيجاد الوسائل لتقليل هذا البعد المعروف بعجز في مؤشر التنمية البشرية<sup>1</sup>. بشكل أكثر دقة هو دليل مركب يقيس متوسط الإنجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي: الحياة المديدة والصحية، والمعرفة، والمستوى المعيشي اللائق<sup>2</sup>.

جدول رقم 9 : مؤشر التنمية البشرية في كل من الجزائر ومصر

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	التصنيف	الترتيب العالمي
مصر	0.683	0.691	0.694	0.696	0.700	تنمية بشرية	116
الجزائر	0.747	0.749	0.752	0.754	0.759	تنمية بشرية مرتفعة	82

Source : United Nations Development Programme, Human development index (HDI), on line,

12/08/2020: <http://hdr.undp.org/en/data>

من خلال الجدول يظهر لنا جليا تقدم الجزائر في دليل التنمية البشرية للأمم المتحدة، حيث أنها تقع ضمن مجموعة الدول التي لها تنمية بشرية مرتفعة، وتأتي الجزائر في المرتبة 82 عالميا حسب تصنيف 2018، ومصر في المرتبة 116 عالميا ضمن مجموعة الدول التي لها تنمية بشرية ومتوسطة، ويمكن عموما إسقاط وضعية المؤشر على الوضعية الصحية والمعرفية وكذا المستوى المعيشي والعمر المتوقع، لأن هذه العناصر هي المكونة لهذا المؤشر.

### 2.3- الفساد كمعيق للتنمية الاجتماعية.

يعد الفساد أكبر الهواجس لمختلف الأنظمة سواء المتقدمة أو المتخلفة ويكاد يكون العامل الأكثر حضورا عند التكلم عن الخطط التنموية خاصة في دول العالم الثالث، ومن بينها الجزائر ومصر، لذلك في هذا البند نتناول أحد أهم المؤشرات الصادر عن منظمة الشفافية الدولية وهو مؤشر مدركات الفساد؛

**1.2.3- مؤشر مدركات الفساد (CPI) Corruption Perception index:** هو مؤشر سنوي يُنشَر من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ عام 1995 ويصنف المؤشر الدول "حسب مستوياتها المتصورة من الفساد في القطاع العام، على النحو الذي تحدده تقييمات الخبراء واستطلاعات الرأي" حيث يقوم المؤشر بترتيب الدول حول العالم حسب درجة مدى ملاحظة وجود الفساد في الموظفين والسياسيين. تعرف المنظمة الفساد بأنه إساءة استغلال السلطة المؤتمنه من اجل المصلحة الشخصية<sup>3</sup>. يأخذ هذا المؤشر مجالا يتراوح بين 0 و100، حيث تعبر القيمة 100 هي القيمة المثالية.

**2.2.3- مؤشر مدركات الفساد في كل من الجزائر ومصر :** حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية الخاص بمؤشر مدركات الفساد للعام 2019 جاءت كلا من الجزائر ومصر في المرتبة 106 من 180 دولة، وحصلتا على 35 نقطة من 100، أي هما في رتبة واحدة وهي رتبة

<sup>1</sup> جامعة سطيف "التنمية البشرية" على الخط، يوم : 2020/08/11، الرابط:

[http://cte.univ-setif.dz/coursenligne/OthmaniAnissa/co/grainidh\\_04.html](http://cte.univ-setif.dz/coursenligne/OthmaniAnissa/co/grainidh_04.html)

<sup>2</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها، التحديث الإحصائي لعام 2018.

<sup>3</sup> منظمة الشفافية الدولية، على الخط، 2020/08/13، الرابط:

<https://www.transparency.org/ar/news/cpi-2019-global-highlights>



متدنية جدا وهو ما تم ملاحظته على غالبية الدول العربية وخاصة دول شمال إفريقيا.<sup>1</sup> وهذا له الأثر السلبي على مسارات التنمية الإجتماعية في الدول. مؤشر الفساد العالمي لعام 2019 لا يختلف كثيرا عن سابقه، فقد كشف في مجمله العام عن أن غالبية دول العالم لا تزال تفشل في معالجة آفة الفساد بفعالية، على الرغم من التقدم الطفيف الذي حققته بعض الدول، وجاءت كل من الدانمارك، نيوزيلاندا، فيلندا، في المراتب الثلاثة الأولى بنقاط 87، 86، 87، على التوالي، أما الثلاثة الأخيرة كانت من نصيب كل من سوريا، السودان الجنوبي والصومال، بنقاط 13، 12، 9 على التوالي.<sup>2</sup>

**3.2.3- أثر الفساد على المستوى الاقتصادي والاجتماعي:** يؤثر الفساد على فرص الإستثمار والإنفاق العام ويؤدي إلى هدر الأموال وانخفاض الدخل وسوء توزيع الثروة، فالتنمية تعتمد على موارد أولية وزيادة الإنتاج وتطوير مهارات الإنسان وهذا يتحقق بنمو اقتصادي وتشجيع الصناعة والإبتكار وتحسين المعيشة.

كما يؤثر الفساد على الإستقرار الإجتماعي ويؤدي إلى إختيار القيم الأخلاقية وانتشار البطالة والفقر وهذا يتنافى مع أهداف التنمية فقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن الفساد يشكل عائقا أمام التنمية ويحول الموارد بعيدا عن الجهود المبذولة للقضاء على الفقر وضمان التنمية فهو جريمة تستلزم التعاون الدولي لمحاربتها، الفساد يؤدي إلى تردي مستوى الخدمات الإجتماعية ويزيد من معدلات الجريمة ويؤثر على تفعيل دور العدالة واستقلالية القضاء في المحاسبة، كما أنه يزيد من تكلفة الخدمات العامة ويقلل جودتها.<sup>3</sup>

### 3.3- التغذية والرعاية الصحية

نتناول هنا أهم بنود برنامج الأمم المتحدة للتنمية الإجتماعية -التغذية والصحة-:

**1.3.3- إنتشار سوء التغذية:** السكان الذين يقل إستهلاكهم عن الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية، فيما يلي النسبة المئوية للسكان الذين لا يكفي تناولهم الغذائي لتلبية متطلبات الطاقة الغذائية باستمرار.<sup>4</sup>

جدول رقم 10 : معدل سكان الذين يعانون من سوء التغذية في مصر والجزائر

الوحدة: %

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مصر	4.6	4.5	4.5	4.5	4.4	4.4	4.4	4.4	4.4	4.5
الجزائر	7.6	7.0	6.3	5.6	4.9	4.5	4.2	4.0	3.9	3.9

المصدر: أطلس بيانات العالم، على الخط: 2020/08/17 الرابط:

<https://ar.knoema.com/>

من خلال الجدول تظهر المعدلات المرتفعة لسوء التغذية في الجزائر حتى بداية العقد الأخير لتبدأ في التحسن التدريجي على عكس الوضعية في مصر حيث عرفت معدلات سوء التغذية إستقرارا عند حوالي متوسط 4.5 %، وهذا يظهر أكثر وضوحا في التمثيل :

<sup>1</sup> Transparency International (2019), on line, 13/08/2020:

<https://www.transparency.org/en/countries/afghanistan?redirected=1>

<sup>2</sup> مؤشر الفساد في العالم (يناير 2020) على الخط، 2020/08/13، الرابط:

<https://www.alhurra.com/archive/>

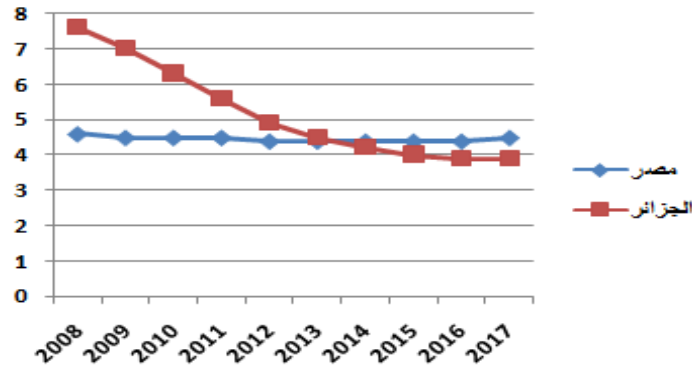
<sup>3</sup> سامية بن يحيى (أوت 2017)، المركز الديمقراطي العربي، على الخط، 2020/08/13، الرابط:

<https://democraticac.de/?p=48561>

<sup>4</sup> أطلس بيانات العالم، على الخط، 2020/08/13، الرابط:

<https://ar.knoema.com/atlas/>

شكل بياني رقم 6 : معدل سكان الذين يعانون من سوء التغذية في مصر والجزائر



المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على برمجية Excel

يظهر التمثيل البياني تحسنا ملحوظا في مكافحة سوء التغذية في الجزائر، غير أن النسبة تبدأ في الإستقرار عند معدل 4 % وهو أمر لا بد من الوقوف عنده عند رسم سياسات التنمية الإجتماعية. وثبات المعدل في الحالة المصرية يدعو للتساؤل عن الوضعية الكارثية نظرا لزيادة عدد السكان بشكل كبير مثلما رأينا في المحور الأول.

### 2.3.3- الرعاية الصحية: تناول موضوع الرعاية الصحية من خلال ثلاثة بنود أساسية هي:

أ. وفيات الأطفال حديثي الولادة: هو عدد المولودين الجدد الذين يموتون قبل بلوغ 28 يومًا من العمر، لكل 1000 موليد أحياء في عام محدد. والجدول التالي يبين النسبة بالألف لكل من الجزائر مصر:

جدول رقم 11 : معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة في مصر والجزائر

الوحدة: النسبة بالألف

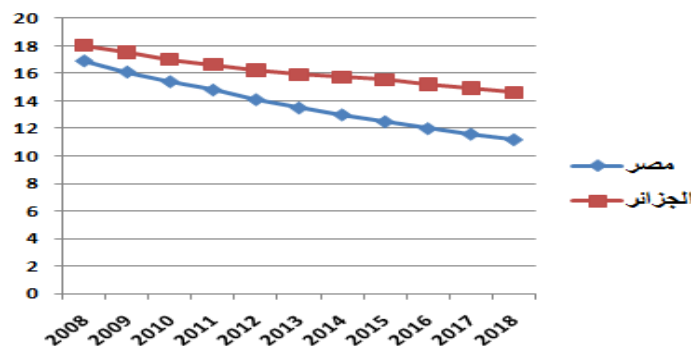
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مصر	16.9	16.1	15.4	14.8	14.1	13.5	13.0	12.5	12.0	11.6	11.2
الجزائر	18.0	17.5	17.0	16.6	16.2	15.9	15.7	15.5	15.2	14.9	14.6

المصدر: أطلس بيانات العالم، على الخط: 2020/08/17 الرابط:

<https://ar.knoema.com/>

ليتضح لنا سلوك النسب أكثر نستعين بالتمثيل البياني التالي:

شكل بياني رقم 7 : معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة في مصر والجزائر (من الألف: 1000)



المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على برمجية Excel

يتضح لنا التحسن الملحوظ في نسبة الوفيات في كل من الجزائر ومصر، ونسبة التحسن كانت في مصر أفضل مقارنة بالجزائر خلال العشر سنوات الأخيرة.

ب. وفيات الأمهات: هو عدد النساء اللاتي يمتن خلال الحمل أو الولادة.

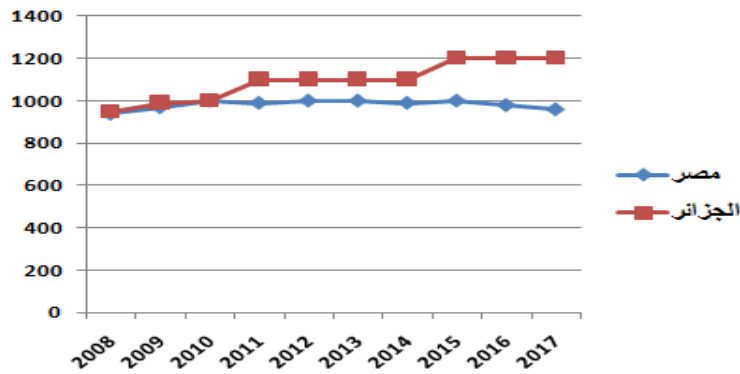
جدول رقم 12 : عدد وفيات الأمهات في مصر والجزائر،

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مصر	940	970	1000	990	1000	1000	990	1000	980	960
الجزائر	950	990	1000	1100	1100	1100	1100	1200	1200	1200

المصدر: أطلس بيانات العالم، على الخط: 2020/08/17 الرابط: <https://ar.knoema.com/>

من خلال الجدول تتضح لنا الوضعية الصعبة التي تعاني منها الأمهات خلال فترة الحمل والولادة في كلا البلدين ولتكون المقارنة واضحة نعرض التمثيل البياني التالي:

شكل بياني رقم 8 : عدد وفيات الأمهات في مصر والجزائر



المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على برمجية Excel

تتضح لنا الوضعية غير المريحة لإزدياد عدد وفيات الأمهات في الجزائر لتصل إلى 1200 امرأة منذ 2015 ومن جهة أخرى لم نلمس أي هبوط لعدد الوفيات منذ العشر سنوات الفارطة، وعلى العكس من ذلك في الحالة المصرية بالرغم من أن الحالة أقل سوءاً إلا أن عدد الحالات مستقر نوعاً ما عند 1000 حالة في العام.

ج. الإنفاق على الصحة للفرد: النفقات الجارية على الصحة للفرد بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي. تشمل تقديرات النفقات الصحية الحالية من السلع وخدمات الرعاية الصحية المستهلكة خلال كل عام. الجدول التالي يعطينا لمحة عن ذلك في البلدين محل الدراسة:

جدول رقم 13 : الإنفاق على الصحة لكل فرد في مصر والجزائر

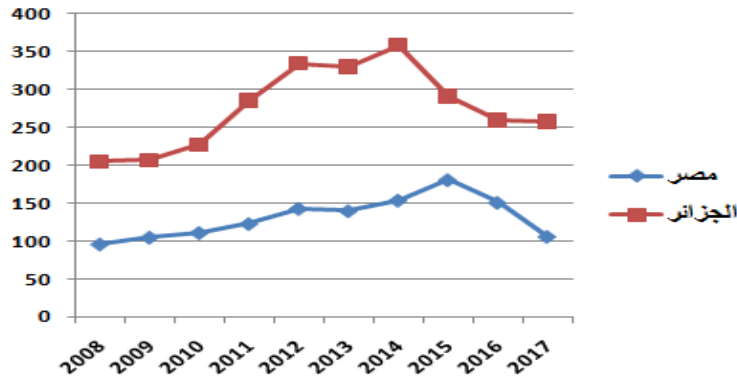
الوحدة: دولار أمريكي.

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مصر	96	105	111	123	143	140	154	181	151	106
الجزائر	206	207	228	286	334	330	358	291	260	258

المصدر: أطلس بيانات العالم، على الخط: 2020/08/17 الرابط: <https://ar.knoema.com/>

إن الأرقام المبيّنة في الجدول توحى لنا بالمستوى المتدني للإنفاق على الصحة في البلدين ولمعرفة أي البلدين يعاني القصور الأكثر حدة نعرض التمثيل البياني التالي:

شكل بياني رقم 9 : الإنفاق على الصحة لكل فرد في مصر والجزائر



المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على برمجية Excel

يتبين لنا أن الوضعية المصرية أكثر سوءا حيث بلغ حجم الإنفاق ذروته عام 2015 بـ 181 دولار للفرد ولم يبلغ أدنى رقم في الجزائر خلال فترة الدراسة، أما الحالة الجزائرية فتعكس لنا إنخفاضاً حاداً في مستوى الإنفاق منذ 2014 وهي السنة التي عرفت فيها أسعار المحروقات تدهوراً حاداً لا تزال آثارها إلى غاية اليوم.

#### 4. خاتمة

طريق التنمية خاصة لبلدان العالم الثالث طريق صعب ولن يشق طريقه الوعر وسط تحديات ومعوقات من كل نوع إلا إذا توفرت زعامة وقيادة على قدر المهمة هذه القيادة لا بد أن تملك إيماناً بالهدف وإرادة حديدية، لديها الوضوح النظري والكفاءة السياسية اللازمة لإدارة الصراع ولاتخاذ القرارات الرشيدة بين المتغيرات المتنوعة السريعة وهذه القيادة ليست مجرد فرد أو بعض الأفراد بالرغم من أهمية الأفراد الموهوبين واحتياجنا إليهم، إذ ينبغي أن ترتبط بمؤازرة كل أفراد المجتمع والمشاركة الشعبية، وهذه الأخيرة لن تشكل الخلفية الصلبة والمتينة لأي تحول أو إقلاع إلا إذا لمست تحولاً جذرياً في نتائج السياسات التنموية ذات البعد الاجتماعي، فالتنمية الاجتماعية الحقيقية تترتب عليها آثار اقتصادية ولو بطريقة غير مباشرة على المدى البعيد، ولكنها مرحلة أساسية لا يجب إغفالها لأنها تمس الفرد في حياته اليومية وتؤثر بشكل مباشر في اندماجه ومشاركته المجتمعية، من جهة أخرى التنمية الاجتماعية الفعالة تزيد من الإحساس بالعدالة الاجتماعية لدى الفرد مما يعزز الإلتزام الوطني.

#### 5. النتائج:

من خلال أهم البنود والمؤشرات التي اعتمدها في الدراسة لتغطية أكبر قدر ممكن من ملامح التنمية البشرية في كل من مصر والجزائر تبين لنا أهم المعالم التي تميز مسار التنمية الاجتماعية في كل دولة بالرغم من التشابه الكبير في بينهما:

- الدولة المصرية تعرف إرتفاعاً كبيراً في السكان وكذا الناتج المحلي الإجمالي ولكن بصفة أقل مما أدى إلى تدهور نصيب الفرد من الناتج المحلي على عكس الدولة الجزائرية التي عرفت إزدياداً في نصيب الفرد من الناتج المحلي للفرد بسبب إنخفاض معدل نمو السكان.

- هاجس البطالة لازال يؤرق الدولتين ولا توجد أفضلية في ذلك بن الدولتين، ويظهر ذلك أيضا في مؤشرات الفقر العالمية التي وضعت الدولتين في نفس الترتيب والذي كان متأخرا نوعا ما مقارنة بالدول المتقدمة وحتى بعض البلدان النامية ولكن على مستوى الدول العربية فالترتيب كان مقبولا نظرا لتردي الحالة الإقتصادية لها.

- عرف الاقتصاد المصري موجات تضخمية حادة أكبر من الاقتصاد الجزائر وهذا يزيد من العبء على الطبقة الفقيرة والمتوسطة ويعيق مسارات التنمية الاجتماعية ويجعلها أكثر تكلفة.

- مسألة التعليم تضل تلاحق البلدان النامية وخاصة في سن الشباب حيث لاحظنا معدلات أمية في وسط الشباب الذكور والإناث وهذا غير مقبول بالرغم من التحسن الملاحظ في الثلاث سنوات الأخيرة وخاصة في عصر أصبحت التطبيقات التكنولوجية تكاد تغطي على الحياة اليومية في الدول المتقدمة ويجعل من تعميمها في كل من الجزائر ومصر أمرا صعبا إذا لم تضع حدا نهائيا لمسألة انتشار الأمية على الرغم من نسبتها الضئيلة وربما من أسباب ذلك الحجم المتدني للإنفاق على التعليم؛ وفي نفس السياق يعمل هذا على تأخير تصنيف البلدين في مؤشر التنمية البشرية حيث لا حظنا تصنيف الجزائر أفضل من تصنيف مصر ولكن يبقى الترتيب متأخرا بالمقارنة مع دول العالم.

- الهاجس الأكبر الذي يؤرق كثيرا من الإقتصادات والمعيق الأكثر شراسة لمختلف المسارات التنموية والإجتماعية بصفة خاصة هو الفساد الإداري حيث لازالت كل من مصر والجزائر تحتل مرتبة متدنية -حصلتا على نفس المرتبة من منظمة الشفافية الدولية-.

-فيما يخص انتشار سوء التغذية مازال الأمر يثير الكثير من الجدل نظرا للمقومات الكبيرة التي تحويها البلدين في المجال الزراعي، وهذا يؤثر بشكل مباشر على الصحة العامة للأفراد ويزيد من التكاليف الصحية فيما بعد.

-تبقى الرعاية الصحية للأمهات والأطفال حديثي الولادة مسألة ذات أهمية بالغة فبالرغم من تفوق الجزائر في الإنفاق على الصحة للفرد الواحد إلا أنها سجلت وفيات للأطفال حديثي الولادة والأمهات الحوامل أو أثناء الولادة أكبر من مصر؛ ما يطرح تساؤلات حول ضرورة إصلاح وتبني سياسات أكثر عقلانية للرعاية الصحية.

## 6. الاقتراحات والتوصيات:

مما سبق يمكن تقديم بعض الاقتراحات، سواء فيما يخص الدولتين المدروستين، أو الدول التي لازالت لم تقطع أشواطاً معتبرة في مجالات التنمية الاجتماعية:

- العمل على ترقية التعليم والصحة لكونه أحد أهم بنود التنمية الاجتماعية، حيث له أهمية كبيرة وضرورية للفرد والمجتمع على حد سواء؛ لما لها من دور بارز في نمو وتقدم المجتمع وازدهاره وتحقيق أمنه واستقراره.

- تعميم الرعاية الصحية على كامل قطر الدولة، لسد الفجوات بين مختلف جهات الدولة الواحدة لتحقيق الأمان في المجتمع، وضمان تقدمه بالاتجاه الصحيح، وعدم انحرافه إلى أهداف أخرى تسهم في تفكك المجتمع، إشاعة الفرقة بين أفرادها.

- محاربة الفساد على كل المستويات لما له من أثر إيجابي في شعور الأفراد بوجود الدولة وتقدير الدور الذي تقوم فيه في سبيل رفعة المجتمع وتقدمه وازدهاره، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص.

- إعادة النظر في النظام الغذائي للأفراد وخاصة في مرحلة الطفولة، من خلال غرلة المواد الغذائية الداخلة في تشكيل سلة المواطن الغذائية، ورفع المستوى المعيشي لتفادي الكوارث الصحية في المستقبل المنظور.

- الإهتمام بكل جزئيات وبنود التنمية الاجتماعية عموماً لكونها تعمل على تقريب وجهات النظر بين مختلف أقطار وبلدان العالم، مما يسهم في تحقيق الرفعة والارتقاء بالإنسانية، وتعمل التنمية الاجتماعية على اكتساب الفضائل والقيم لأفراد المجتمع والتي تعمل بدورها على الرقي بالمجتمع.

## 7. قائمة المراجع

- ثروت م. "التنمية الاجتماعية" مركز التعليم المفتوح، جامعة بنها، مصر.
- طلعت م. (2001) "التنمية والمجتمع - مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية" - المكتب الجامعي الحديث، مصر، ص 13.
- بكري ك. (1986) "مبادئ الاقتصاد" الدار الجامعية، لبنان، ص 418.
- العطار ع. (2005) "التنمية الاقتصادية والبشرية" دار العلوم العربية، لبنان.
- سمير أ. (2002) "الإقتصاد السياسي للتنمية: في القرنين العشرين والواحد والعشرين" ترجمة: فهيمة شرف الدين، دار الفارابي، ط 1، لبنان.
- أسامة ع. (2003) "تنمية التخلف وإدارة التنمية - إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد" - مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
- عثمان م.، ماجدة أ. (2007) "التنمية المستدامة - فلسفتها وأساليب تخطيطها" - دار صفاء، ط 1، الأردن.
- لاتوش س. (بدون تاريخ) "تحديات التنمية - من وهم التحرر الاقتصادي إلى بناء مجتمع بديل" - ترجمة: ألبير خوري، الشركة العالمية للكتاب، لبنان.
- أنطونيوس ك. (1993) "اقتصاديات التخلف والتنمية" مكتبة دار الثقافة، ط 2، الكويت.
- إلياس أ. (2001) "التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية" مجلة الجيش، العدد 78، لبنان.
- طلعت م. س. (2001) "التنمية الاجتماعية - المثلث والواقع" مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، مصر.
- الأمم المتحدة (2001) التقرير السنوي للأمين العام عن أعمال منظمة الأمم المتحدة 2001، الأمم المتحدة، نيويورك.
- الأمم المتحدة (2003) تقرير التنمية البشرية لعام 2003، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2017)، التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2018) "أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها، التحديث الإحصائي لعام 2018.
- أطلس بيانات العالم (2019)، على الخط: <https://ar.knoema.com/atlas>
- جامعة سطيف (2018) "التنمية البشرية" على الخط،

<http://cte.univ-setif.dz/>

منظمة الشفافية الدولية (2019)، على الخط،

<https://www.transparency.org/ar/news/cpi-2019-global-highlights>

مؤشر الفساد في العالم (يناير 2020) على الخط:

<https://www.alhurra.com/archive/>

بن يحيى س. (أوت 2017)، المركز الديمقراطي العربي، على الخط:

<https://democraticac.de/?p=48561>

الدويكات س. (ديسمبر 2016) "مفهوم التنمية، لغة وإصطلاحاً"، على الخط:

<https://mawdoo3.com/>

موقع سطور الإلكتروني (نوفمبر 2012) "مفهوم التنمية الإجتماعية"، على الخط:

<https://sotor.com/>

الأمم المتحدة (2006) تقرير الأمم المتحدة التنمية البشرية لعام 2006، على الخط،

<https://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr06/indicators.pdf>

**Multidimensional Poverty Index (2019) developing countries**, on line:

<http://hdr.undp.org/>

**Transparency International (2019)**, on line:

<https://www.transparency.org/en/countries/>

**l'Organisation internationale du Travail. (1996, 03 05)**, sur O.I.T.:

<http://www.ilo.org/stat/lang--en/index.htm>

**The World Bank. (2019, World bank open data:** <https://data.worldbank.org/>

**Univercite Sherbrooke. (2016, 07 06). Statistiques**, sur Perspective monde:

<http://perspective.usherbrooke.ca/>